

المؤتمر العالمي العاشر للوحدة الإسلامية

ـ(334)ـ بل يمارسهما بنفسه. وهذا النوع هو الأساس الذي قام عليه مفهوم الديمقراطية بأصوله الإغريقية. ثم بلور صيغته المعاصرة ودعمه المفكر الفرنسي "جان جاك روسو" ولكنه أسس لمفهوم جديد هو "العقد الاجتماعي" الذي تكون الديمقراطية على وفقه بصورة اتفاق وتراضي وعقد بين أفراد الشعب من جهة، وبين أفراد الشعب والشخص الذي يمنحوه حق الحكم من جهة أخرى. وهذا النوع من الديمقراطية ليس له مصداقاً خارجياً في الوقت الحاضر. بـ الديمقراطية شبه المباشرة: وفيها ينتخب الشعب ممثليه ليكونوا نواباً عنه في السلطة التشريعية، كما ينتخب انتخاباً مباشراً أو غير مباشر مسؤولي السلطة التنفيذية، مع احتفاظ الشعب بحقه في محاسبة السلطات والاعتراض عليها، وتقرير المسائل الرئيسية عبر الاستفتاء، وحق الاقتراح الشعبي. وتحاول معظم دساتير البلدان الديمقراطية الاستفادة من هذا النوع من الديمقراطية. جـ الديمقراطية النيابية: وفيها ينتخب الشعب نواباً عنه لتولي مسؤولية الحكم كاملة، دون أن يتمتعوا بالحقوق التي يتمتع فيها الشعب في الديمقراطية شبه المباشرة(7). ومن هنا تسعى الديمقراطية التقليدية بأنواعها كافة إلى تحقيق ممارسة الشعب للسلطة وإلى حكم الشعب لنفسه. ورغم أن للديمقراطية أبعاداً وتأثيرات اقتصادية واجتماعية، إلا أنها تعد مذهباً سياسياً، يعتمد على أساس نظري، يتمثل في كون الشعب مصدراً للسيادة أو الحاكمية، وعلى أساس عملي، ويتمثل في ممارسة الشعب للسلطة، بشكل مباشراً وغير مباشر. 3ـ النيوقراطية: وهي نظرية في السلطة، أوسع من الحكم الديني، وأساسها إرجاع الحق في ممارسة السلطة إلى كونه حقاً إلهياً، ويرتبط مباشرة بالإرادة الإلهية. وقد سيطرت هذه النظرية على أوروبا في العصور الوسطى، وأعطتها الكنيسة المسيحية دعماً شرعياً، بناءً